JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
https://jaspss.com
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (39)
2024-2-12

بحث بعنوان

أثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في الأردن

The impact of the small and medium-sized enterprises (smEs) on solving the economic and social problems in Jordan

إعداد

محمود أحمد محمد جوارنة

JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (39)
2024-2-12
https://jaspss.com

1. الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن على الجانب الاقتصادي والاجتماعي؛ والمتمثلان في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي والحد من مشاكل الفقر والبطالة. اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي؛ من خلال استعراض الدراسات السابقة لوصف المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتعرف عليها وعلى أبرز خصائصها. كما اعتمدت على التقارير الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة والتقارير السنوية لمعدلات الفقر والبطالة والناتج المحلي الإجمالي.

كما أشار البحث إلى أن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة دروراً بارزاً في الحد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توظيف قرابة 40 من مجموع القوى العاملة وتساهم بنسبة 40% من إجمالي الناتج المحلي. ومن جهة أخرى، تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة العديد من المشكلات التي تحد من نموها وتقدمها مثل الافتقار إلى التمويل والدعم والمشكلات الإدارية المتمثلة في نقص الخبرات الإدارية لدى مالك المشروع. كما توجهت حكومات الدول النامية إلى الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور بارز ؛ مثل الأردن الذي توجه مؤخراً إلى دعم هذه المشاريع وتقديم المنح والتخفيضات الضريبية وتقديم التدريب اللازم من أجل ضمان ونجاح هذه المشاريع.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (39)
2024-2-12
https://jaspss.com

Abstract

This study aims to identify the impact of small and medium enterprises in Jordan on the economic and social aspects. Which are to enhance the gross domestic product and reduce the problems of poverty and unemployment. The current study relied on the descriptive and analytical approach. By reviewing previous studies to describe small and medium enterprises and identify them and their most prominent characteristics. It also relied on reports issued by the Department of General Statistics and annual reports on poverty and unemployment rates and gross domestic product.

The research also indicated that small and medium enterprises have a prominent role in reducing economic and social problems and achieving sustainable development. Moreover, small and medium enterprises help employ approximately 6,040% of the total workforce and contribute 40% of the gross domestic product. On the other hand, small and medium enterprises face many problems that limit their growth and progress, such as lack of financing and support and administrative problems represented by the lack of administrative expertise of the project owner. The governments of developing countries have also paid attention to small and medium enterprises because of their prominent role. Such as Jordan, which recently turned to supporting these projects, providing grants and tax deductions, and providing the necessary training for Ensuring the success of these projects.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (39)
2024-2-12

2. المقدمة :

توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة مصدر منافسه محتمل وفعلي للمنشآت الكبيرة وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار. تعتبر هذه المنشأت المصدر الرئيسي لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء هذه المنشأت هي عبارة عن بذور أساسية للمشروعات الكبيرة ، مثلا شركة بنيتون ، بناسونيك

تعتبر المشروعات الصغيرة من ضمن القطاعات الاقتصادية التي تحتل المراكز الأولى في جميع دول العالم ، حيث تتناسب المشروعات الصغيرة من الأشخاص محدودي الدخل فهي مناسبة جدا لهم.

تستحوذ فكرة المشروعات الصغيرة على عقول أكثر الشباب لأنها تعتبر سهلة التنفيذ والبدء ، وتتفرع المشاريع الصغيرة إلى عدة فروع ومشاريع كثيرة وجميعها يبدأ برأس مال بسيط وعدد قليل من العمال ، فقد تعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على دفع اقتصاد الدول ، والتخلص من البطالة وكثرة فرص العمل للشباب.

حيث تظهر أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أنها العصب الرئيسي لاقتصاد أية دولة سواء متقدمة أو نامية وذلك لتميزها بالأتي:

- تتميز بقدرتها العالية على توفير فرص العمل.
- تحتاج إلى رأس مال منخفض نسبيا لبدء النشاط فيها.
- تعطي فرصة للتدريب أثناء العمل لرفع القدرات والمهارات.
- تنخفض نسبة المخاطرة فيها بالمقارنة بالشركات الكبرى.

– تساهم في تحسين الإنتاجية وتوليد وزيادة الدخل.

يتم تعريف المشاريع الصغيرة على أنها المشاريع التي توظف بين ٥ و ٢٠ موظفا ومجموع أصولها أو حجم مبيعاتها تقل عن (١) مليون دينار أردني سنويا ، والمشاريع المتوسطة تعرف غالبا بالمشاريع التي يكون مجموع أصولها أو حجم مبيعاتها بين (١) مليون و(٣) ملايين دينار أردني، وعدد العاملين بها من (٢١) إلى (١٠٠) موظفًا.

حيث تصنف المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى ثلاثة قطاعات وهي الصناعة والتجارة والخدمات وينقسم كل قطاع إلى ثلاث فئات، وهي متناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة، وتتباين جميعها في عدد الموظفين والعوائد السنوية.

ولذلك وجب على المجالس البلدية العمل مع القطاع الخاص بإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك لتوفير فرص العمل للمجتمع المحلي وأيضا يعود على البلدية بالنفع المادي وتحسين الدخل للبلدية كما أن إدارة المشاريع من قبل القطاع الخاص أفضل من البلدية وذلك لأنه من خلال القطاع الخاص نقوم بعمل مشاريع تنموية بكافة مجالات الحياة وتستفيد من خبرة القطاع الخاص بتنفيذه للمشاريع بشتى المجالات.

وتعزيزًا لدور البلدية التنموي والعمل جنبًا إلى جنب مع القطاع الخاص.

تواجه العديد من الدول النامية مشاكلاً اقتصادية واجتماعية والتي بدورها تعيق تحقيق تقدمها واستقرارها والتنمية الاقتصادية المستدامة لديها. ومن أبرز المشاكل التي تواجه حكومات الدول النامية . الفق والبطالة وتدني إجمالي الناتج المحلي والصادرات.

كما تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم محرك النمو الاقتصادي وتمثل أكبر الدعائم الأساسية للتنمية في جميع دول العالم، كما تعمل هذه المشروعات على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

يشير مفهوم المشاريع الصغيرة إلى الكيان الاقتصادي الذي يتألف من مجموعة من الموارد البشرية يستخدمون آليات و وسائل مختلفة تبعاً لبرامج وسياسيات محددة؛ للوصول إلى أهداف هذا الكيان والمالك والمدراء والعاملين بالإضافة إلى الأهداف الاجتماعية. ويطلق لقب المشروعات الصغيرة على الكيانات التي يديرها مالك واحد والذي يتعهد بكافة المسؤولية ويتراوح عدد الموظفين فيها بين (10 -50). بينما يطلق اسم المشاريع المتوسطة على الكيان الاقتصادي الذي يكون فيه عدد الموظفين ما بين (50 - 100) موظف (النمروطي, 2012).

أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خصائصها الأساسية والتي تتمثل في سرعة التأقلم ضمن الظروف المحيطة؛ وذلك من خلال دورها في المتغيرات الاقتصادية الاجمالية مثل إجمالي الناتج المحلي، العمالة والتوظيف، الاستهلاك والاستثمارات والصادرات وتحقيق العدالة الاجتماعية.

ومن جهة أخرى، ركزت حكومات العالم على المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ لأنها تعتبر الخيار المناسب والحل الأمثل للوصول إلى أهداف الدول والمتمثلة في تعزيز معدلات النمو والتغلب على المعيقات الاقتصادية والاجتماعية بما فيها الفقر والبطالة والناتج المحلي والصادرات وكفاءة الإنتاج المحلي.

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على مدى اسهام المشاريع الصغيرة والمتوسطة في لحد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في الأردن والمتمثلة في الفقر والبطالة وتدني كفاءة الإنتاج المحلي وتدني معدلات الصادرات وأثر هذه المشاريع على إثراء الناتج المحلي الإجمالي.

3. مشكلة الدراسة

الأردن من ارتفاع معدلات البطالة وتدني الناتج المحلي و الإجمالي. و وفقاً لإحصائيات الحكومة الأردنية عام 2017 فقد بلغت نسبة البطالة إلى 24% مما يشير الى نسبة عالية من الركود الاقتصادي والمشاريع المستحدثة والتوظيف. إضافة الى ذلك، ارتفعت معدلات الضرائب المفروضة على الشركات والمؤسسات خلال السنوات الماضية؛ مما دفع المستثمرين على الاحجام عن الاستثمار في مشاريع جديدة وتوظيف العمالة المحلية.

ومن جهة أخرى، أثبتت المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جميع دول العالم في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية مثل التوظيف وتعزيز كفاءة الصادرات ورفع دلات الناتج المحا الإجمالي، الا أنه يوجد ندرة في الجهات الداعمة لإنشاء المشاريع الصـ رة والمتوسطة والتفات ضئيل الى دعم هذه المشاريع وتعزيز وجودها كما يوجد العديد من المشاكل الأخرى التي تحول دون تقدم هذه المشاريع ونجاحها؛ مثل إدارة هذه الشركات. الدراسة الحالية الى تسليط الضوء على أهمية المشاريع غيرة والمتوسطة ودورها البارز في توظيف الأيدي العاملة وتعزيز كفاءة الإنتاج ادرات والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (39)
2024-2-12

4. أهداف الدراسة

- التعرف على أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في حل المشكلات الاقتصادية في الأردن؛ من خلال اسهامها في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي.
- التعرف على أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في حل المشكلات الاقتصادية في الأردن؛ من خلال اسهامها في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.
- التعرف على أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في حل المشكلات الاقتصادية في الأردن؛ من خلال اسهامها في تعزيز كفاءة الإنتاج المحلي ورفع مستوى الصادرات.
- التعرف على أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في حل المشكلات الاجتماعية في الأردن؛ من خلال اسهامها في الحد من مشاكل الفقر والبطالة والتوظيف.

5. أسئلة الدراسة

- ✓ هل تساعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في رفد الإنتاج المحلي الإجمالي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي؟
- ✓ هل تحقق المشاريع الصغيرة والمتوسطة و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية المستدامة ؟
- ✓ هل تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية؟
- ✓ ما هي المعيقات أمام سير عمل الشركات الصغيرة والمتوسطة وماهي السبل الواجب اتباعها للحد من هذه المعيقات؟
- ✓ ما هي الفئات المنتفعة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟
- ✓ ماهي الآليات الصحيحة الواجب اتباعها لتعزيز وتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرجوة؟

6. حدود الدراسة

- ✓ حدود مكانية: الأردن
- ✓ حدود زمانية 2013 – 2018
- ✓ حدود موضوعية : أثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في الأردن

7. فرضيات الدراسة

- ✓ تفترض الدراسة وجود أثر كبير للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي.
- ✓ تفترض الدراسة وجود أثر كبير للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في تعزيز كفاءة ومستوى الإنتاج المحلي وتعزيز كفاءة ومعدلات الصادرات.
- ✓ تفترض الدراسة وجود أثر كبير للمشاريع الصغيرة والمتوسطة .

الدراسات السابقة :

من حيث للمشاريع الصغيرة أهمية كبيرة حول العالم وخاصة في الدول النامية؛ مع الاخذ بعين الاعتبار نسبية صغر المشاريع في البلدان المتقدمة مقارنة بالمشاريع الصغيرة في البلدان النامية، وذلك حجم رأس المال والإنتاجية ونسبة العمالة المستخدمة. يعتبر سقف رأس المال للمشاريع الصغيرة في كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يتجاوز 20 مليون دولار، بينما يكون رأس المال في الدول النامية للمشاريع الصغيرة يتراوح ما بين 5 الاف دولار ومائة ألف دولار.

يحمل مصطلح المشروعات الصغيرة في طياته مفهوماً واسعاً وقد يندرج تحت هذا المسمى العديد من المشروعات والتي قد تختلف في خصائصها نسبياً، فالمشروعات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر مشروعات ضخمة في الدول النامية كما أن قطاع الصناعة أو مجال المشروع يزيد من حدة نسبية تحديد مفهوم المشاريع الصغيرة (المبيريك، والشمري، 2006).

يتم تعريف المشروعات الصيرة وفقاً لعدة معايير مثل معيار نسبة العمالة (عدد الموظفين أو رأس المال أو القيمة السوقية المضافة. وكذلك يمكن الاستناد الى المعايير والخصائص الوظيفية مثل نوع الإدارة أو الاختصاص (مجال عمل المشروع أو طريقة الإنتاج أو توجهات السوق (البلتاجي 2005).

وفي التعريف الذي أضافته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، أشارت المنظمة الى المشروعات الصغيرة هي المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكافة المسؤولية، بينما يتراوح عدد الموظفين فيها بين (10-50) ، كما أكد البنك الدولي الى هذا التعريف أيضا، وأضاف أن المعايير التي يمكن الاستناد عليها لتحديد معايير المشروعات الصغيرة متباينة نسبياً من دولة الى أخرى وفقاً الى قدراتها وظروفها الاقتصادية ومراحل النمو التي بلغتها (Kelliher & 2009 Rein)ومن جهة أخرى، عرفت الهيئة الأوروبية مفهوم المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي تعمل على توظيف ما لا يقل عن (10-99) موظف بشكل دائم ، في حين أن المشروعات المتوسطة هي التي توظف (100-499) بينما توظف المشروعات الكبيرة ما يزيد عن 500 موظف (Kouly & Innes lattar, 2009).

وفي دراسة لمعهد جورجيا التكنولوجي، أشارت الدراسة الـى أنه يتم تصنيف تعريفات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقاً لمعايير رئيسية مثل حجم المشروع (عدد الموظفين أو رأس المال، أو

الخصائص الاقتصادية، أو إدارة المشروع (من قبل المالك وحدة أو جهة إدارية أو الاثنين (معا) أو معيار المبيعات السنوية للمشروعات، واخيراً معيار المشكلات والتحديات التي تواجهها هذه المشروعات مثل الحاجة للدعم المادي (أبو الفحم، 2009).

كما أشار (جبريل 2002) إلى اتفاق العديد من الدول على تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفقاً لحجم العمالة (عدد الموظفين) مثل:

- تعتبر المشروعات الصغيرة في الهند هي التي لا يتجاوز عدد العمال فيها عن (50).

- حددت اليابان وكوريا عدد العاملين (30) عاملاً.

- حددت السودان عدد العاملين (25) عاملاً.

- حددت السعودية عدد العاملين في المشروعات الصغيرة أقل من (25) عاملاً، بينما المشاريع المتوسطة أقل من 125 عاملاً.

- كما حددت الأردن عدد العاملين في المشروعات الصغيرة بين 5-25عاملاً.

وفي الحديث عن المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، توجهت العديد من الدراسات الى إعزاء أسباب فشل هذه المشاريع الى عدم توافر الدعم المالي ونقص الخبرات الإدارية، ومن الأمثلة على هذه الدراسات:

الدراسة الأولى:

دراسة (السميرات، 2009)، تحت عنوان" المشكلات المالية والإدارية التي تواجه المشاريع الصغيرة في إقليم الشمال" هدفت هذه الدراسة الى التعرف على المشاكل المالية والإدارية التي تواجهها

المشروعات الصغيرة في إقليم شمال المملكة؛ وذلك من خلال دراسة مسحية ميدانية وكانت عينة الدراسة (260) مشروع. توصل البحث إلى أن من أبرز المشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن هي عدم توفر رأس المال ونقص الخبرات الإدارية والمالية والتسويقية. كما أوصى الباحث بضرورة إعداد البرامج الفعالة واليات عمل لهذه المشاريع والعمل على تدريب أصحاب هذه المشاريع لمواكبة متطلبات الإدارة.

الدراسة الثانية:

دراسة (الوادي،2004)، تحت عنوان "المشروعات الصغيرة: ماهيتها والتحديات الذاتية فيها مع الإشارة خاصة لدورها في التنمية في الأردن". هدفت هذه الدراسة الى التعرف على محددات المشاريع الصغيرة في الأردن وتوصل البحث إلى ضرورة التمييز بين المشروعات الصغيرة النامية والمشروعات الصغيرة المستقرة، وأن من أبرز المشاكل التي تواجه هذه المشروعات هي نقص المهارات والقدرات الإدارية؛ التي يجب العمل على تطويرها وكذلك نقص التمويل من الجهات المانحة.

وللمشاريع الصغير والمتوسطة دورا هاما في الحد من مشكلة البطالة والفقر في الدول النامية، وخاصة في المناطق الريفية من هذه الدول نظراً الى توجه الشركات الكبرى والصناعية الى مركز الدولة والمناطق الحضرية، بينما لم يكن لهذه المشاريع دوراً بارزاً في التغلب على مشكلة الفقر والبطالة والمشاكل الاجتماعية في المناطق البعيدة عن المناطق الحضرية (Alam 2006) .

تطور الاهتمام في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أواخر السبعينيات؛ حيث أصبحت تشكل ما نسبته 94.8% من إجمالي المشاريع. وعلى سبيل المثال؛ بلغت المشاريع الصغيرة والمتوسطة

نسبة 90% من مجمل المشاريع الاقتصادية السعودية، ونسبة 96% من المشاريع المصرية، ونسبة 97% في الأسواق الهندية، ونسبة 71% في أسواق اليابان، أما في الأردن فقد شكلت المشاريع الصغيرة والمتوسطة ما نسبته 98% من اجمالي المشاريع الاقتصادية (Greenbank,2000).

أدركت الدول الأسيوية أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة واعتبرتها ركيزة؛ لتحقيق أهداف الدولة التنموية، إذ تشير الإحصائيات إلى أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها البارز في الحد من المشكلات الاجتماعية؛ حيث توفر ما بين 50 60% من إجمالي فرص العمل. كما تمنح كوريا الجنوبية حوافز وإعفاءات ضريبية لتعزيز نهوض المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما أدركت كندا أن هذه المشروعات تمثل رافداً كبيراً لخلق فرص العمل بنسبة 80% من إجمالي فرص العمل (Beddaoui ،Internet).

ومن جهة أخرى، تساعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة صغار رجال الأعمال والمستثمرين في الاندماج والمشاركة في أعمال التنمية (جواد، 1994)، كما تلبي حاجة الدول النامية في انطلاق المشارع الكبيرة ورفع معدلات الإنتاجية. إضافة الى ذلك، تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بحوالي 46% من الناتج المحلي العالمي، كما تعمل على تشغيل المدخرات الخاصة في الاقتصاد القومي (النجار، 1999).

كما تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأصل لجميع النشاطات الاقتصادية؛ والتي تبدأ بالمشروعات الصغيرة ثم المتوسطة ثم الكبيرة، وهي العامل الأساسي للتغلب على الأزمات الاقتصادية وتقديم احتياجات المواطنين من الخدمات والسلع. كما تعتبر المشاريع الصغيرة

والمتوسطة رافداً اساسياً لتغذية الصناعات الكبيرة من خلال تزويدها بمستلزمات الإنتاج، وتشكل في بعض الصناعات ما نسبته أكثر من 75% من المنتج الرئيس (البلتاجي، 2005).

الإطار النظري: المشروعات الصغيرة في الأردن والمتوسطة في الأردن:

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن ما نسبته (90%) من مجمل الشركات في مختلف القطاعات الاقتصادية؛ بحيث تعمل على توظيف حوالي (60%) من القوى العاملة، كما تساهم بنسبة (50%) من مجمل الناتج المحلي الإجمالي. وتشير هذه الاحصائيات الى ضرورة إيلاء أهمية كبيرة لهذه المؤسسات الاقتصادية في الأردن؛ من خلال تطويرها وحل المشكلات التي تواجهها وتحد من نموها؛ وذلك لأنها محركاً أساسياً للاقتصاد الوطني بمختلف مجالاته. ومن جهة أخرى، يقدر حجم التمويل الكلي الاجمالي الذي قدمته هذه المشروعات بنصف مليار دينار أردني، فضلاً عن توفير نحو ثمانين ألف فرصة عمل (الخصيب، 2009).

شرعت الأردن بإتباع وسائل ونهج الإصلاح الاقتصادي من أجل تحرير الأسواق، فقامت بتوقيع اتفاقية للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي عام 1997، ومن ثم انضمت إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2000؛ لتحسين المستوى المعيشي للمواطن الأردني وتحقيق النمو الاقتصادي السنوي بنسبة 6-7 والعمل على الحد من المشاكل الاجتماعية مثل الفقر والبطالة؛ من خلال خلق فرص العمل وتمهيد الطريق للاستثمارات الصناعية والتجارية وتعزيز درجة المنافسة في السوق الأردني. أدت هذه الاسهامات الى الحد من ارتفاع الأسعار وتعزيز كفاءة وعدد المنتجات في الأسواق المحلية وبأسعار مناسبة (EJAB، 2007).

ومن جهة أخرى، شرعت الأردن بتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينات خطة التنمية الاقتصادية الخمسية (1976- 1980)، حيث عملت هذه الخطة على تشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتوجه لإنشاء مشروعات صغيرة ومتوسطة؛ لاستبدال البضائع والسلع المستوردة بأخرى محلية، كما شددت الخطة الخمسية على تشجيع الصناعات والزراعة وتطوير الحرف اليدوية. كما تم تأسيس الشركة الأردنية لضمان القروض عم 1984 برأسمال قدره 10 ملايين دينار لدعم تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعم الانتاج المحلي (المحروق، ومقابلة، 2006).

كما وضعت الأردن برنامجاً اقتصادياً عام 1989 بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستدامة، وتخلل هذا البرنامج خطة اقتصادية واجتماعية للحد من مشاكل الفقر والبطالة للأردنيين وتوظيفهم في المشروعات الصغيرة والمتوسطة (النابلسي، والشلبي،2009).

كما قامت الأردن في عام 1998 وعام 2002 بإطلاق برامج الأمان الاجتماعي؛ للحد من ظاهرتي الفقر والبطالة من خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي. هدف البرنامج الى تحسين الظروف الاقتصادية للفئات الفقيرة وزيادة إنتاجيتها.

تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة 98% من إجمالي المشروعات في الأردن، كما توظف ما نسبته 33% من إجمالي القوى العاملة وتعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية بالغة؛ لأنها رافداً أساسيا لتعزيز الطاقة الإنتاجية والمساهمة في الحد من المشاكل الاجتماعية الفقر والبطالة. كما أولت الأردن اهتماماً متزايداً في هذه المشاريع؛ فالمشاريع الصغيرة تعمل على تحقيق تكامل الهياكل العامة للإنماء الصناعي؛ من خلال استخدام أساليب إنتاجية بسيطة وتعمل على تحقيق عائداً سريعاً، علاوة على مساهمتها في جذب المدخرات الصغيرة (السميرات، 2009).

وقامت المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتشغيل أكثر من 35% من مجمل العمالة الأردنية؛ بينما وصلت نسبة هذه المشاريع 87% من مجمل المشاريع الاقتصادية عام 2005 النسور، 2008). وتشير تقديرات وزارة التخطيط والتعاون الدولي الى أن حجم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن تعادل نسبة (98%) من المؤسسات الاقتصادية، وتعمل على توظيف (60%) من مجموع القوى وتساهم بنسبة (50%) من اجمالي الناتج المحلي (دليل مؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة والميكروية في الأردن، 2006).

علاوة على ذلك، قامت الحكومة الاردنية بطرح برنامج تعزيز الانتاجية الاقتصادية والاجتماعية خلال عام 2016 مما يزيد من خلق فرص عمل جديدة وايجاد ما يزيد عن 3000 فرصة عمل من خلال :

1. تمويل ودعم 110 مشاريع انتاجية لهيئات المجتمع المحلي.
2. تمويل ودعم وتنفيذ 1235 مشروع صغير وميكروي للأسر الفقيرة في مناطق جيوب الفقر وهيئات العمل.
3. المساعدة في تأسيس 1095 مشروع انتاجي صغير ومتوسط للأفراد وهيئات المجتمع المحلي.

كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته 2.1% في الربع الثاني من العام ذاته، بينما كانت نسبة النمو 1.8% في الربع الرابع من عام 2017 وفيما يلي لمساهمة القطاعات في هذا النمو:

ويلاحظ من الجدول مساهمة قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم بنسبة 15% من مجمل الناتج المحلي الأردني

كما أظهرت معظم القطاعات نمواً ايجابياً خلال الربع الثاني من عام 2017 مقارنة بالربع الثاني من عام 2016 بنسبة ارتفاع 2.0 ، وتشير النتائج إلى أن قطاع الزراعة حقق نمواً بلغ 3.0% في الربع الثاني من عام 2017 حسب أسعار السوق الثابتة مقارنة بنفس الفترة من عام 2016 ، وقطاع تجارة الجملة والتجزئة بمعدل نمو بلغ 2.0%، ثم قطاع الكهرباء والمياه بمعدل نمو بلغ 1.8%

ومن جهة أخرى, أشار تقرير دائرة الاحصاءات العالمة الى نمو الناتج المحلي الاجمالي في الربع الثالث عام 2018 بنسبة 2.0%, وعلى صعيد المساهمات القطاعية في النمو المتحقق خلال الربع الثالث من عام 2018 ، فقد ساهم قطاع المالية والتامين والعقارات بما مقداره 0.59 نقطة مئوية، في حين ساهم قطاع الصناعات التحويلية بما مقداره 0.37 نقطة مئوية من إجمالي معدل النمو المتحقق، وساهم كل من قطاعي النقل والتخزين والاتصالات والخدمات الاجتماعية والشخصية بما مقداره 0.23 نقطة مئوية لكل منهما، ثم قطاع تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم بما مقداره 0.15 نقطة مئوية من إجمالي معدل النمو المتحقق.

ترتفع معدلات البطالة في الأردن خلال السنوات الخمس الماضية بشكل ملحوظ، مما أوجد حاجة ماسة لإيجاد دعامة رئيسية للقوى الاقتصادية والمساهمة في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية؛ مما دفع الحكومة للاهتمام بتعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة نظراً لأهميتها ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص عمل جديدة.

وفي منتدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحت عنوان " الطريق الى التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية" في تموز 2017 أشارت وزارة الصناعة والتجارة والتموين الى أن قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة يحظى بنسبة 13 بالمئة فقط من حجم التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك.

كما اضافت الوزارة بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي اساس التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ال أن هذا القطاع يعاني جملة تحديات ومعوقات تحول دون القيام بدوره في التنمية على الوجه الصحيح، مشيراً الى ضرورة ايجاد مناهج تمويلية جديدة لدعم هذه الشركات.

وفي تقرير البنك المركزي الأردني لعام 2017 تم التركيز على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي توفر ما بين 40 إلى 60 بالمئة من مجموع فرص العمل المحلية، كما تشكل 95 بالمئة من الشركات العاملة في الأردن، وتساهم بحوالي 40 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

2017 بينما كانت 14.6 مليون دينار عام 2016 بنسبة ارتفاع 50%. بينما ارتفعت نسبة المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الالبان ومنتجاتها ومحضرات من لحوم وأسماك والتبغ ومصنوعات الاسمنت والصابون ومحضرات الغسيل بنسبة 40% حيث ارتفعت الى 64.4 مليون دينار عام 2017 بينما كانت 61.9 مليون دينار عام 2016.

الخلاصة:

للمشاريع الصغيرة والمتوسطة دروا بارزاً في الحد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، تساعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توظيف قرابة 60% من مجموع القوى العاملة وتساهم بنسبة 40 % من اجمالي الناتج المحلي. ومن جهة أخرى، تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة العديد من المشكلات التي تحد من نموها وتقدمها مثل الافتقار الى التمويل والدعم والمشكلات الإدارية المتمثلة في نقص الخبرات الإدارية لدى مالك المشروع. كما توجهت حكومات الدول النامية الى الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لما

لها من دور بارز؛ مثل الأردن الذي توجه مؤخراً الى دعم هذه المشاريع وتقديم المنح والتخفيضات الضريبية وتقديم التدريب اللازم من اجل ضمان ونجاح هذه المشاريع.

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي؛ من خلال استعراض الدراسات السابقة لوصف المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتعرف عليها وعلى أبرز خصائصها. كما اعتمدت على التقارير الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة والتقارير السنوية لمعدلات الفقر والبطالة والناتج المحلي الإجمالي.

ومن جهة أخرى، اعتمد البحث على استعراض التقارير الصادة عن وزارة الصناعة والتجارة للتعرف على معدلات المشاريع الصغيرة والمتوسطة السابقة والحديثة وأثرها على اثراء النمو الاقتصادي واثارها الاجتماعية مثل الحد من الفقر والبطالة.

قائمة المصادر والمراجع:

النمروطي، خليل صيدم احمد (2012) بطالة الخريجين ودور المشاريع الصغيرة في علاجها، مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين الجامعة الاسلامية في غزة.

النسور، إياد (2008) "قياس كفاءة التمويل الحكومي الموجه نحو تنمية المشروعات الصغيرة في الأردن"، المجلة العربية للعلوم الإدارية جامعة الكويت، المجلد 16 ، العدد 3، ص 383- 409.

الوادي، محمود (2005) المشروعات الصغيرة ماهيتها والتحديات الذاتية فيها مع لإشارة خاصة لدورها في التنمية في الأردن"، المجلة العربية للإدارة مجلد 25، العدد 1، ص. 1-41. السميرات بلال (2009)، " المشكلات المالية والإدارية التي تواجه المشاريع الصغيرة في إقليم الشمال"، دراسات، العلوم الأردنية، الجامعة الأردنية، المجلد 36 ، العدد 2، ص396-414. المبيريك،

محمد والشمري تركي (2006)، " تأسيس المشروعات الصغيرة وإدارتها"، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، ص 5-100.

البلتاجي، محمد (2005)، " صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك"، المؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية تحت عنوان: دور المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية في ترويج وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، 19-31/5/2005، الأردن.

أبو الفحم، زياد (2009) دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي"، ثقافة للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، ص 40-56.

جبريل، أحمد (2002) الدور المصارف الإسلامية في تمويل الصناعات الصغيرة بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي السوداني"، بحث مقدم إلى مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، جامعة الشارقة الشارقة، مايو2002.

جواد عبد الحسين (1994) تصميم وإدارة الخدمات المساندة لمؤسسات العمال الصغيرة والمتوسطة، ندوة المسؤولين التنفيذيين بغرف التجارة والصناعة المكتب الدولي لغرف التجارة، بيروت، ص 132.

النجار، فريد، (1999)، إدارة المشروعات والأعمال الصغيرة والمشروعات المشتركة الجديدة، دليل رجال العمال والمهن الحرة والاستثمارات الخاصة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ص 9-10

الخصيب، صبري (2009) " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن ...واقع وتطلعات "، غرفة تجارة عمان إدارة الدراسات والتدريب الإصدار الثالث المجلة الالكترونية، عمان، الأردن.

"الآليات القانونية لتعزيز قدرة الفقراء من ترخيص وممارسة الأعمال التجارية في الأردن"، 07/07/2007.

المحروق، ماهر ومقابلة ايهاب (2006) "المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها"، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، الأردن.

النابلسي، سليم والشلبي، عبد الفتاح (2009) " أنظمة التمويل الصغير الملائمة لتطوير المجتمع "، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الإقليمي الثاني – الابداع والمبادرات في المدن العربية 29-27 ابريل 2009، عمان، الأردن.

المصادر الأجنبية :

Kelliher R. & Rein1 L. (2009) "A resource-based view of micro-firm management practice" Journal of Small Business and Enterprise Development ،Vol. 13 ،No. 3 ،pp 521-532.

Alattar ،J. Kouly ،R. and Innes J. (2009) accounting information in micro enterprise in Gaza " Journal of Accounting and Organizational Change ، Vol. 5 ،No. 1 ،pp. 81-107.

Alam ،Mohammed ، (2006) " A comparative study of financing small and cottage industries by interest - free banks in Turkey. Cyprus Sudan and Bangladesh" ،Humanomics ،Vol. 24 No. 2 ،pp. 145-161

Greenbank ،P. (2000) ، " Training micro business owner-managers: a challenge to current approach" Journal of European Industrial Training ، Vol.24 No. 7 ،pp. 403-411.